

مقدمة:

المالية العامة هي حلقة الوصل بين الاقتصاد والسياسة ومعلوم أن علم الاقتصاد يدور حول المشكلة الاقتصادية، أي الكيفية التي يتم بها توزيع الموارد على الحاجات. وتوزيع الموارد يتم عن طريق القطاع الخاص وعن طريق القطاع العام أيضاً. ومكان توزيع الموارد على الحاجات الخاصة هو السوق، ويحدده جهاز الأثمان ودافع الربح^(١).

أما توزيع الموارد على الحاجات العامة فيتم بمعرفة القطاع العام عن طريق الميزانية، ويحدده القرار السياسي والاقتصادي^(٢).

وبينا الاقتصاد يدرس سلوك الفرد منفقاً، يوزع دخله للإشباع الرشيد ومنتجا يحصل على إيراد بتوزيع رأس ماله على عناصر الانتاج، فإن المالية العامة تبحث في أوجه النفقات العامة اللازمة للحاجات الاجتماعية وكيفية تمويلها فيما يسمى الميزانية، وتخطط السياسة المالية والنقدية لتحقيق التوازن بين النفقات والإيرادات، متتبعه أثرهما على تخصيص الموارد وتوزيع الدخل وتحقيق النمو والاستقرار.

وتحدد الدولة نفقاتها أولاً ثم تعين مقدار ما يلزمها من إيرادات لتغطية النفقات، أما الفرد فيحدد دخله نطاق نفقاته.

والدولة تدخل في مشاريع قد لا تحقق ربحاً سريعاً، وإنما تتطلبها استراتيجية تنموية أو عسكرية أو بحثية.. وهذا لا يدخل في حسابات الفرد بطبيعة الحال لأنه إما لا يقدر عليها أو لا يجد الحافز إليها.

فالمالية العامة لذلك توصف بأنها اقتصاديات القطاع العام، أو الاقتصاديات العامة، أو الاقتصاد السياسي للحكومة.

(١) فقه الاقتصاد الإسلامي، النشاط الخاص، للمؤلف - دار الفقه ص ٣١.

(2) Public Finance, Harvey S.Rosen, Irwin Inc., 1985 pp. 9,10.

والنظام المالى ليس إلا انعكاسا للنظام السياسى والاجتماعى والاقتصادى^(٣)، الذى هو بدوره انعكاس لعقيدة المجتمع التى تفسر له الكون والحياة، فالسياسة الاقتصادية لا تعتمد فقط على التحليل السياسى ولكن أيضا على أحكام أخلاقية^(٤).

والنظام الاقتصادى يتحرك فى الطريق الإنمائى بأدوات المالية العامة المنبثقة منه، ولهذا نجد الأدوات المالية التى تخدم مجتمعا اشتراكيا تختلف عن الأدوات المالية التى تخدم مجتمعا رأسماليا وهى لذلك تختلف فى ظل مجتمع إسلامى.

ولنبين كيف أن النظام الذى يرضاه المجتمع لنفسه ينمو عضويا من معتقد الإنسان عن الكون والحياة، حتى نتأكد أنه لا يمكن عزل أى نظام اجتماعى عن جذوره النامية من العقيدة.

إن النظام الرأسمالى مثلا تقوم فلسفته أساسا على الحرية. وكان فى جوهره ثورة على الاستبداد الإقطاعى والاستغلال الكنسى، متأثرا بنموذج المجتمع المسلم الحر على مشارف الأندلس، ولكن على أساس عقيدة المسيحية «دع ما لله لله وما لقيصر لقيصر». ولهذا اعتبر الفرد لها فى الأرض يشرع لنفسه ويحدد أخلاقه وقيمه وفق مصلحته، فليس للدين دخل فى أمور الدنيا، ظهر ذلك مع مدرسة الطبيعيين - Physiocrates التى دعت إلى الحرية الاقتصادية اعتقادا بأن الظواهر الطبيعية تخضع لنظام طبيعى، تحكمه قوانين أبدية ثابتة تفسد بالتدخل فيها، وإذا حقق الفرد مصلحته حقق مصلحة المجموع، ورفعوا شعار «دعه يعمل دعه يمر Laissez Faire»، ثم جاء آدم سميث فى بداية الثورة الصناعية وحضر ندوات الطبيعيين^(٥). فوضع أصول المذهب الرأسمالى القائم على الحرية والمنافسة.

وعلى أساس هذا الاعتقاد نشأت فكرة الدولة الحارسة التى لا تتدخل فى الإنتاج، ويكون دورها تنظيم المرور لا غير، ونفقاتها تحصل عليها بالأداة المالية

(3) Principals of Public Finance, Dalton, London. 1949. pp. 18. , Harvey S. Rosen Op. Cit. pp. 6-8.

(4) Public Finance. Revenues and Expenditures in a Democrratic Society, R.E. Wagner. pp. 1-4 Little Brown, 1983.

(٥) المذاهب الاقتصادية الكبرى - جورج سول. ت. د. راشد البراوى - مكتبة النهضة ط ع سنة ١٩٦٥ ع

الرئيسية وهي الضريبة، ومن هنا نُظِر إلى الضريبة على أنها علاقة تعاقدية بين الدولة والفرد، تدفع على أساس أنها معاوضة لخدمات تقدمها الدولة، واستندوا في ذلك إلى نظرية العقد الاجتماعي التي تحدث بها «لوك وروسو» في القرن السابع عشر والثامن عشر.

والنظام الشيوعي يقوم ابتداءً على إنكار الألوهية واعتبار المادة هي أصل الكون وابتدعوا له الجدلية لتبرير أصل الحركة القائمة فيه . فالحركة تتم بالتناقض والصراع بين الأضداد . فليس في الكون إلا المادة التي تتحرك بالصراع . وهذا هو الأساس الذي يقوم عليه البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والأخلاقي والفكري .

ومن هنا فسر التاريخ الإنساني على أنه صراع بين قوى إنتاج متطورة تولد علاقات. إنتاج متناقضة مع سابقتها الملائمة لقوى إنتاج متخلفة . وانتهى إلى الصراع بين طبقة الرأسماليين وطبقة العمال في العصر . وترى الشيوعية أن سبب الصراع بين البشر هو الملكية، وأن حل التناقض وتحقيق السلام الاجتماعي والحرية للإنسان لن يتم إلا بمشاعتها بعد مرحلة تأميم وسيطرة دولة العمال على كل قوى الإنتاج فيما يسمى بالاشتراكية .

من هذه العقيدة نما نظام مالي يمثل التأميم أدواته المالية الأولى . فصودرت الملكيات وطورد الرأسماليون وقامت دكتاتورية العمال بإدارة الدولة عن طريق التخطيط، وسمى ذلك الاشتراكية العلمية!

ونظرة الإسلام في هذا الخصوص مرتبطة بحقيقة الإيمان بالله واليوم الآخر^(٦). وعبودية لله تطلق الإنسان حراً، ولكنه مسؤول عن عمره فيما أفناه وماله من أين اكتسبه وكيف أنفقه، لهذا له حق التملك والتصرف، ولكنه مقيد بنظافة المصدر، فلا استغلال ولا أكل مال بالباطل. والإيمان بالآخرة - حيث الجزاء الأوفى - يحرر الإنسان من الأثرة والأنانية فيرعى الفقير والضعيف، ولكنه لا ينسى نصيبه من الدنيا وتحقيق هذه العقيدة شريعة تنبثق منها فريضة الزكاة أداة مالية تحرر كل مسلم من ذل الحاجة. فيقول تعالى: ﴿ وفي أموالهم حق للسائل والمحروم ﴾^(٧).

(٦) مزيد من تفصيل. راجع كتاب (الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة) للمؤلف ص ٣١، ١٠٣ دار الوفاء (صوب الاقتصاد الإسلامي) للمؤلف وغيره ح ١ ص ٢٧، ٢٨ .. دار البيان العربي ١٤٠٥ هـ جدة .

(٧) سورة بديت آية ١٩

فالإسلام يبنى تكليفه على الواقع، ولكنه يصعد مع ذلك بالإنسان إلى الأفق السامي، ويأخذ بيده إلى المثل الأعلى، إنه يقدر أن للإنسان ضرورات وغرائز، وله أيضاً أشواق وروح.

وهو لهذا يبيح الملكية ويحميها ويجعل حرمتها كحرمة الدم ويفرض على سارقها قطع اليد، ولكنه يقيّمها على القسط، فلها حد أدنى مبني على الحق، ممثل في كفالة الأمة المسلمة لكل فرد ملكية حد الحاجة لا يقل عنها أحد، ولها حد أعلى مبني على العدل؛ فلا ربا ولا احتكار ولا غرر ولا استغلال بأي صورة.

وحتى تتحقق كفالة حد الكفاية لكل مسلم، يؤمن الإسلام ذلك بجعل واجب الرعاية الاجتماعية في قمة أولويات الإنفاق للدولة، ويؤمن له دخلاً ثابتاً هو الزكاة، حق معلوم للفقير والمسكين... الخ

وتأميناً لتحقيق حد الكفاية يجعل الإسلام التنمية الاقتصادية فرض كفاية، إذا لم يطمع بها الناس لأبد للجماعة أن تقوم بها، وتدبر لها الموارد اللازمة بشروط تمنع الظلم وتحقق العدل، كما سنرى بعد.

وبهذا يحقق الإسلام من عقيدته التوازن بين الفرد والجماعة، فلا يطغى الفرد على الجماعة باسم الحرية مرايا ومحتكرا، ولا تطغى الجماعة على الفرد مصادرة ومسخرة. فهو يعطى الفرد بالقدر الذي لا يطغى به على الجماعة، ويعطى الجماعة بالقدر الذي لا تطغى به على الفرد.

هذا الصراط المستقيم وهو الإسلام يقوم الناس فيه بالقسط لا إفراط ولا تفريط ولا غلو ولا تقصير ولا طغيان ولا خسران.

يقول تعالى: ﴿لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط﴾^(٨).

وهكذا نرى الاختلاف في الأدوات بين الإسلام والجاهلية غربية أو شرقية، فمن الإسلام كانت الزكاة فريضة إسلامية تقف في مقابل الضريبة كإيراد في الرأسمالية والتأميم في الاشتراكية، ونجد أيضاً مصارف الزكاة المحددة تقف في مقابل التأمينات الاجتماعية والدعم في الرأسمالية والاشتراكية.

(٨) سورة الحديد: آية ٢٥

وأيضاً نجد ذلك في السياسات، فبينما تختلف الأهداف بين الرأسمالية والاشتراكية حسب رؤية كل علاقة الفرد والجماعة، فتعلو الأولى شأن الفرد ولو على حساب الجماعة، نجد الثانية تسحق الفرد لحساب الجماعة، ولهذا يتباين دور الدولة المالى وحجمه بين المذهبين. والإسلام كما سنرى يضع حداً لهذا التخطيط بتحديد المدى الوسيط التى تنسجم فيها حقوق الفرد مع الجماعة .

إن المشاكل المالية التى تعصف بالعالم اليوم لا تجد حلالها . فالدول المتقدمه تعيش التضخم الركودى ولا تجد مخرجاً، والدول النامية لا تستطيع أن تكسر حلقة الفقر ولا تهتدى طريقاً. ذلك لأن الحلول كلها تقدم من داخل النظم المعاصرة وبأدواتها. ولابد أن نخرج من أسر النظم المعاصرة ونكتشف حلولاً أخرى غير حلول الرأسمالية والاشتراكية التى شقى بها الناس، والتى لا يعرف مثقفو العصر سواها. ولا يمكن عمل سياسات جديدة بأدوات قديمة، فالجهد لا بد أن ينصب ابتداء لاكتشاف أدوات أخرى غير الضريبة والقروض وأملاك الدولة، تحقق مصارف تختلف عن التأمينات الاجتماعية والدعم والقطاع العام فى الدرجة والنوع، تتحدد على أساسها سياسات من ذاتية النظام ، أو سياسات أخرى بينها النظام لمواجهة المستجدات، كل ذلك من خلال فهم جديد لدور الدولة فى النشاط الاقتصادى.

والإسلام اليوم، بعد أن أعيت الرأسمالية الأزمت، وأرهقت الاشتراكية الاختناقات، يقف اليوم برؤيته المتوازنة لعلاقة الفرد بالجماعة، واستمداده للأدوات والسياسات من رب العباد الذى يعرف ما يصلحهم يقينا، شهادة حق على أن لا صلاح للعباد إلا بالإسلام سلوكاً وغاية، أدوات وسياسة، دينا ودولة .

وهذا هو موضوع هذا الكتاب، نعيد به اكتشاف هدى الإسلام فى نظامه المالى، مقارنين فى كل خطوة بين الحمأة الويئة فى نظم العصر المالى والقمة السامقة فى نظام الإسلام .

وكما نعلم فإن دراسة الشريعة تحتاج إلى علم هو الفقه: وذلك شرط ضرورى للتعامل مع اللغة والنص وإذا حكمت بخطأ من يبحث فى الكيمياء دو الرجوع إلى من سبقه، فإن الشأن كذلك فىمىن يبحث فى الشريعة .

وليس هذا الكتاب إضافة جديدة في علم الاقتصاد الوضعي ، كذلك ليس هو إضافة جديدة إلى فقه الشريعة ، ولكن محور العمل ومكان المساهمة هو في وصل العصر بالنص . واستخدام أدوات الواجبات والمحرمات في ترشيده وهدايته .

وبذلك نكتشف نظاما متفردا ليس مبنيا على الشعارات ، ولا ينسب نفسه إلى غيره من النظم وإن لم يرفض التقدم الإنساني . ونصل إلى نتائج تبرز مصداقية الإسلام ، وظهور سياسات جديدة لم تعرفها الإنسانية المعاصرة ، بل أدوات جديدة للمالية العامة يحمل تطبيقها الحار والرشاد . وننصف الفقه بحق بعد تلك الحملات الظالمة البعيدة عن البحث الموضوعي ولا ترفع عقيرتها إلا بالعموميات .

ولا بد أن يكون مفهوماً أننا لا نتحدث هنا إلا عن قواعد ومبادئ النظام المالي الإسلامي . ولا يمكن أن نتحدث في التفاصيل إلا إذا سلم عن يقين وبأسلوب علمي بهذه القواعد والمبادئ . ولا نهون بعد ذلك من مصاعب التطبيق لأنه يتضمن بطبيعته تصحيح مسار وتغيير أشكال في واقع استكان له الناس ، وعاش معهم زمناً طويلاً ، نمت منه مؤسسات وعلاقات إنتاج . مثلاً إذا سلمنا أن الزكاة بنسبها ومصارفها أقدر وأقل تكلفة في الرعاية الاجتماعية من الدعم ، وأثبتنا ذلك علمياً واقصعنا به من ناحية المبدأ ، ناقش بعد ذلك مشاكل التطبيق ونحلها ولا نسمح لها أن تسبق الاتفاق على المبدأ لتضعف من همة إرادة التغيير .

إننا لا نتحدث هنا عن علاج جزئي ، أي أننا لا نناقش مثلاً في الإيرادات الإصلاح الضريبي ، ولا في المصروفات ترشيد الدعم ، إننا نبحث عن أدوات أخرى في الأصل ، فالفرع لا يعالج إذا كان المرض في الأصل ابتداء .

وأيضاً لا نتحدث من منطلق تبريري ، فنجهد العقل والنص لإضفاء الشرعية على الضريبة مرة وعلى التأمين أخرى ، دون أن نترك الإسلام يعبر صراحة عما يريد ، وذلك تحت ضغط الواقع والانبهار بالزيف الغربي .

نعرض ذلك للمناقشة غير بادئين من جانبنا بالتعصب ، راجين ألا يبدأ غيرنا بالرفض ، بل نبدأ معاً بالبحث وتحري الحق .

ومن الإنصاف أن يثبت الكاتب حقيقة ، هي أن الكتابات الإسلامية اليوم ، حتى تكشف عن حكم الله في قضايا العصر الاجتماعية ، لا بد أن تتحرر من

العموميات ذات الصبغة الأدبية والحماسية. ولا ننكر أن ذلك يصحب بداية الحضارات ولكن بداية السر لا بد أن تواكبها الدراسات العلمية الجادة على نمط الأسلوب الفقهي والتجريبي.

والكاتب لا يدعى أنه صاحب كل ما ذكر بالكتاب، لأنه فعلاً امتداد لماضى عزيز من الفقه والتراث، واستمد غذاء من كتابات معاصرة أثبت لأصحابها الحق بمراجعته، فلا يملك أحد إلا إضافة لبناء تم على مدى عمر الإنسانية. ولنا في رسول الله - ﷺ - الأسوة حين يقول: «مثل في النبيين كمثل رجل بنى داراً فأحسنها وأكملها وأجملها، وترك فيها موضع لبنه لم يضعها. فجعل الناس يطوفون بالبيان ويعجبون منه، ويقولون: لو تم موضع هذه اللبنة فأنا في النبيين موضع تلك اللبنة»^(٩).

● وحتى نكون واضحين في البدء، إننا نفرق مع العصريين الذين يرون هذا العلم محايداً لا شأن للدين به كالكيمياء. فنحن نؤمن أن الإسلام نظام حياة، دين ودولة، يخاطب الإنسان ابتداءً ويرشده إلى شرعة الحق التي تحدد علاقات اقتصادية مبنية على الكفاية والعدل والرحمة، ليس هذا شعاراً، وإنما نقدم الحجة والبرهان من خلال هذه الدراسة.

● ونؤمن أيضاً أن قاعدة المسلمين في العالم الإسلامي لازالت بخير، تهفو إلى الإسلام وترجو أن تعرفه وتعيشه، بعد أن فرض عليها أعداؤها بالقوة نظاماً غيره. لهذا نرى واجباً علينا أن نقدم لهم الإسلام حلاً يأخذ بأيديهم من مظالم النظم المعاصرة. ندعوهم إلى ذلك بالحكمة والموعظة الحسنة، ونأخذ بأيديهم برفق ليصلح الإسلام من شأنهم.

● فالكاتب يؤمن بالمنهج الإصلاحى إيماناً عميقاً كأسلوب رئيسى.

ولهذا نفرق أيضاً عن الغلاة الذين يرفضون الإصلاح الجزئى، انتظاراً للمخلص الذى يطبق الإسلام ككل، مدعين أنه لا يصلح إلا بذلك، وهذا يؤدى بهم فى الحقيقة إلى أنه لا يصلح أن يطبق الإسلام سواهم، ويستحيل عليهم تصور أن يقوم به غيرهم، فيغلقون الطريق على إمكانية ضخمة تمهد الطريق وتوقف على

(٩) متفق عليه صحيح الجامع لصعمر - السيوطى - تحقيق الألبانى ح ٢ ص ١٠١٩، ١٠٢٠. انكتب

الأقل البعد عن الإسلام، مكل خير للمسلمين فيه وقف لاختدارهم ومحرير لأرضهم وإصلاح لشأنهم رصيد يضاف وعائق يزال.

• ونفترق أيضا مع الذين يرفضون الفقه والمشاركة بدعوى الجاهلية والتكفير والمفاصلة. إن هؤلاء لا يتحملون أى جهد فى عبء الاجتهاد المعاصر، وليس لهم من الإسلام إلا حظ أنفسهم، يعيشون على أمل يعطل ملكة الاجتهاد باسم التربية العقيدية والحركية. وينظرون إلى من يخالفهم إلى المنهج الإصلاحى بتعال وتحقير. رافضين أى تفاهم على كلمة سواء باسم قصر التلقى عن شيوخهم. وبهذا يفقدون الأسلوب العلمى ويحجبون عن الإسلام قدراته الترى لا تظهر إلا باجتهاد العقل وجهاد التغيير ﴿والذيير، جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وإن الله لمع المحسنين﴾ (١٠)

والباحث هنا يعرف قدر نفسه فلا يدعى الاجتهاد، وإنما دائما يتلمس طريقه برأى فقيه أدرى بالنص تحقيقا ولغة ومقصدا. فليس ما نذكره هنا إضافة فقهية جديدة، وإنما عرض لموضوع من وجهة نظر فقهية أصيلة. ولعل ذلك يقرب عقل القارىء العصرى من ثراء الفقه الذى غاب عنه مذاقه فى عصور التخلف. وأسلوبنا لذلك (١١).

١ - يبدأ بالنص .

٢ - يستبين بالفقه .

٣ - يتجنب الخلاف .

٤ - يحاول إدراك الحكمة .

٥ - يرشد بذلك النظام المالى بأسلوب متخصص .

ومن تم فإن عرض المبادئ الأساسية والاتفاق عليها، أو على الأقل إدراكها والإعذار بها، تجعل المسافة بين الفقهاء والعلماء قريبة جدا، وتظهر يسر الشريعة وعمقها وإعجازها، وتمك. الاقتصادى والحاسب العصرى من فهمها والتعامل معها. وعلى القارىء غير المتخصص أن يبدأ بقراءة الخاتمة ليعرف خطة البحث حتى لا تفرق وحدة الموضوع كثرة التفاصيل.

(١٠) سورة العنكبوت: آية ٦٩

(١١) راجع فى ذلك مقدمة الأستاذ حسن النابى لكتاب فقه السنة سيد سابق ج ١ ص ٦ مكتبة الخدمات الحديثة

حمة سنة ١٤٠٥ هـ.